P-ISSN: 2170-1040 | مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 16 – العدد: 01(2025)، ص: 764 -776 | E-ISSN: 2602-5426

أهمية تبني مبادئ حوكمة الشركات لسلامة تطبيق معايير التدقيق الدولية

The Importance of Adopting Corporate Governance Principles for the Integrity of Applying International Auditing Standards

مصباحي صفية[1]♦، زين يونس[2]

[1] مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الوادي (الجزائر)،

mesbahi-safia@univ-eloued.dz

[2] مخبر إدارة الأعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة جامعة الوادي (الجزائر)، zine-younes@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2025 /01/22 تاريخ القبول: 2025/04/18 تاريخ النشر: 2025/05/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية كيف يمكن ضمان التوافق والتكامل بين مبادئ حوكمة الشركات ومعايير التدقيق الدولية بما يخدم أهداف الشفافية، الكفاءة، والمسائلة للشركات، وللوصول الى نتائج تم اعداد البحث عبر ثلاث محاور أساسية، تم في المحور الأول طرح مفهوم الحوكمة وشرح مبادئها، فيما تضمن المحور الثاني نظرة عامة على معايير التدقيق الدولية، وفي المحور الثالث كان عرض لمعايير التدقيق الدولية التي لها علاقة بالحوكمة وإبراز أهمية تواجد تطبيق سليم للحوكمة يعزز تطبيق معايير التدقيق الدولية.

ووصلنا إلى نتائج مفادها إن تطبيق حوكمة الشركات في أي بيئة يساهم في تسهيل تطبيق معايير التدقيق الدولية نظرا للتكامل بين مبادئ الحوكمة وأهداف تطبيق معايير التدقيق الدولية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة شركات، معايير تدقيق دولية، شفافية، مساءلة.

تصنيف JEL: M42, M4

Abstract:

The aim of this study is to address the issue of how to ensure alignment and integration between corporate governance principles and international auditing standards in a way that serves the objectives of transparency, efficiency, and accountability for companies. To achieve this, the research was structured around three main sections. The first section presented the concept of governance and explained its principles, while the second section provided an overview of international auditing standards. The third section focused on international auditing standards related to governance and highlighted the importance of proper governance implementation in enhancing the application of international auditing standards.

The findings of this study indicate that the implementation of corporate governance in any environment facilitates the application of ISAs due to the complementarity between the principles of governance and the objectives of implementing ISAs.

Keywords: Governance, International Auditing Standards, Transparency, Accountability.

JEL Classification: M42, M4

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تعتبر مسألة تبني مبادئ حوكمة الشركات لضمان سلامة تطبيق معايير التدقيق الدولية موضوعاً له عدة أبعاد يمكن استكشافه من خلالها. إحدى الإشكاليات التي يمكن طرحها في هذا السياق تتعلق بكيفية التوفيق بين متطلبات الحوكمة المحلية والدولية في سياق العولمة الاقتصادية، وكيف يمكن للشركات العمل على تحقيق الشفافية والمساءلة في عملياتها لتعزيز الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1.1 إشكالية البحث:

هل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يزيد من التوافق والتكامل بينها وبين ومعايير التدقيق الدولية وبما يخدم أهداف الشفافية، الكفاءة، والمسائلة للشركات؟

2.1 أسئلة البحث:

ولتيسير الإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حوكمة الشركات وما هي مبادئها؟
- متى نشأت معايير التدقيق الدولية وما هي الجهة المصدرة لها وفيما تتمثل أهدافها؟
- فيما تتمثل نقاط التقاطع بين مبادئ حوكمة الشركات ومساعي تطبيق معايير التدقيق الدولية مما يجعل الأولى في خدمة الثانية؟

3.1 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم بشكل مباشر في ضمان الالتزام بمعايير التدقيق الدولية، والعديد من المعايير متكاملة مع مبادئ حوكمة الشركات.

فرضيات فرعية:

- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية.
- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تحسين جودة التقارير المالية بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية.
- تساهم حوكمة الشركات في تقليل الأخطاء والتلاعب المالي من خلال تعزيز الرقابة الداخلية.

2. حوكمة الشركات ومعايير التدقيق الدولية

1.2 حوكمة الشركات: حوكمة الشركات هي مجموعة الهياكل والعمليات التي هدفها الأساسي تنظيم وإدارة الشركات بطريقة تضمن بها تحقيق أهدافها بأكثر فعالية وأطول استدامة، وتتضمن حوكمة الشركات عددا من السياسات والقواعد التي تحدد توزيع السلطات داخل الشركة واتخاذ القرارات وضمان المساءلة والشفافية، ونركز في هذا المحور إلى تبسيط مفهوم حوكمة الشركات وابراز دورها في حماية جميع الأطراف المعنية بما في ذلك المساهمين، الموظفين، والعملاء، والمجتمع بشكل عام.

1.1.2 ماهية حوكمة الشركات: ظهر مفهوم الحوكمة لأول على مستوى الاعمال كأسلوب لتنظيم عملها وحماية مصالح المساهمين ليتوسع بعد ذلك ويشمل عدة مجالات.[1]

عرفتها منظمة (Organization For Economic Co-operation &

Development –OECD) وهي الأولى من حيث اعتمادها لمفهوم الحوكمة بأنها النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة.[2]

ما يشير مفهوم حوكمة الشركات بشكل عام إلى مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركات في الأجل الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الأداء. وتحقيق هدف تسيير المخاطر بكيفية صحيحة.[3]

2.1.2 مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: للحوكمة عدد من المبادئ التي بتوفرها نضمن تطبق فعال وذو كفاءة وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: من أهم العناصر التي يجب توفرها في أي دولة ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة، ويعكس ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ورفع القيود عن نقل رؤوس الأموال، ووجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع تطبيق البنية الفوقية اللازمة. ويجب أن يكون هذا الإطار ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفعالية.[4]

- ضمان حقوق المساهمين: إن المساهمين والمستثمرين يعتبران من المصادر الأساسية لتوفير رأس المال للشركات ويعتمد غالبيتهم على سوق الأوراق المالية (البورصة) للحصول على الحماية الكافية والمعلومات التي يحتمل تأثيرها على سعر التداول، ويجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات حماية وضمان لحقوق المساهمين من ناحية الحق في الحصول على كافة المعلومات الهامة عن الشركة في الوقت المناسب وحقهم في نقل ملكية الأسهم وحقهم في حضور الجمعيات العامة للشركة العادية وغير العادية وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات للجمعية العامة للشركة.[5]

- المعاملة العادلة للمساهمين: تعني المساواة في التعامل بين كل المساهمين، حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، أيضا الاطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.[6]

- دور أصحاب المصالح: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركة ماليا. وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب العمل بها [7]:

- احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وتكون نتيجة لاتفاقات.
- عندما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.
- أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

-الإفصاح والشفافية: تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي و الأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق والى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.[8]

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي:
  - ان يعامل مجلس الإدارة جميع المساهمين بطريقة عادلة؛
  - تطبيق معايير أخلاقية عالية وان يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح؛
  - على مجلس الإدارة انجاز مهامه المطلوبة مثل وضع الخطط الإستراتيجية والإشراف والمراقبة والإفصاح عن المعلومات المتوفرة في الوقت المناسب.[9]

3.1.2 الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

- **المساهمين (حملة الأسهم):** حامل الأسهم يكون شخص طبيعي أو معنوي (صندوق استثمار مشترك أو شركة أو مؤسسة) يمتلك سهم واحد على الأقل من أسهم الشركة، وتُسمى بحقوق الملكية. كل شخص بإمكانه أن يصبح من حملة الأسهم إذا كان لديه رأس مال ويرغب باستثماره، فالمساهم يشبه إلى حد كبير بالذي يستثمر رأس ماله على مدى طويل أو قصير بهدف تحقيق الأرباح ولكن حامل الأسهم أكثر اهتماما بفعالية عمل وأداء الشركة، المساهمون الذين يمتلكون نسبة أقل من50% من مجموع أسهم الشركة تطلق عليهم تسمية "مساهمي الأقلية"، بينما تطلق على المساهمين الذين يمتلكون ما نسبته 50% أو أكثر من أسهم الشركة بـــ "مساهمي الأغلبية".
- **مجلس الإدارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما: واجب العناية اللازمة، وواجب الإخلاص في العمل.[10]
- **الإدارة:** وهي الجهة المسئولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال في مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها في الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.
- **أصحاب المصالح:** أصحاب المصالح أشخاص يتأثرون ويؤثرون في انجاز أهداف المؤسسة وعلى هذا الأساس هناك أصحاب مصالح أساسيين وأصحاب مصالح ثانويين، حيث أن أصحاب المصالح الأساسيين هم الذين لديهم اهتمامات ترتبط بشكل مباشر بثروات الشركة كأصحاب الأسهم، المستثمرين، العاملين، الزبائن، والأفراد المقيمين في المجتمعات التي تعمل بها الشركة، في حين أصحاب المصالح الثانويين هم الذين يملكون تأثيرا غير مباشر على الشركة أو أنهم يتأثرون بشكل أقل بنشاطاتها، ويتمثل ذلك بالجماعات الضغط والصحافة والذين يقطنون ضمن شبكات الأعمال و الشبكات الاجتماعية للمنظمة.[11]

4.1.2 أهمية حوكمة الشركات من الجانب المحاسبي والرقابي:

لحوكمة الشركات أهمية بالغة من عدة جوانب اقتصادية ومحاسبية وقانونية، وبالنسبة لأهميتها في الجانب المحاسبي والرقابي نلخصها في هذه النقاط:

- تظهر أهمية الحوكمة في عنصرين أولهما المتابعة، والرقابة لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات، والعنصر الثاني هو تعديل وتطوير عمل الشركات من خلال الضبط والتحكم لغرض تصحيح الانحرافات؛

- توفر بيئة مناسبة للرقابة من خلال ضمان الالتزام بمعايير التدقيق، إذ انها توفر درجة عالية من الاستقلالية، وعدم الخضوع لأية ضغوط من أي جهة كانت؛
- تحقق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة الداخلية، وخاصة في عمليات الضبط الداخلي، وتحقق اعلى مستوى
- ممكن من الشفافية والافصاح في التقارير المالية؛
- محاربة الفساد المالي والإداري للشركات؛
- تحقق الحيادية والنزاهة والاستقامة لجميع العاملين في الشركة ابتداء من مجلس الإدارة والى أدنى مستوى إداري فيها.[12]

2.2. معايير التدقيق الدولية.

بعد التطورات الحاصلة والسريعة ومتزايدة على مستوى مكاتب وشركات التدقيق، وانتشار الشركات متعددة الفروع على المستوى الدولي ومتعددة الجنسيات، كان لزاما الخروج بمعايير موحدة من شأنها تقليص فجوة الاختلاف في تطبيق مختلف الدول وتعد مرجعا تنشأ في ضله مختلف المعايير المحلية التي تبقى هي من تهتم بتفاصيل اهتمامات واختلافات بيئة أي دولة.

1.2.2 مفهوم معايير التدقيق الدولية

المعيار نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء [13]،ومعيار التدقيق هو نموذج منهجي لما يجب أن تكون عليه عملية التدقيق من نطاق وأهداف، من أجل ضمان المستوى المطلوب من الثقة في عملية التدقيق تحقيق نتائج مقنعة، أما معايير التدقيق الدولية هي معايير تم إنشائها على مرحل من قبل منظمات دولية[14]، تأكدت ضرورة إصدارها بعد العديد من الفضائح المالية على المستوى العالمي كفضيحة أنرون وما تلاها من فضائح مالية مثل قضية وورلد كوم وغيرها، كانت من العوامل التي ساهمت في تسليط الضوء على الحاجة الى معايير تدقيق اكثر صرامة وموحدة على المستوى الدولي، ولكن يجدر بالذكر ان تطوير معايير التدقيق الدولية كان قد بدأ قبل فضيحة أنرون بسنوات.

2.2.2 الجهة المصدرة للمعايير الدولية للتدقيق ممثلة في لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IAPC)

لقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات اصدار مسودات معايير التدقيق والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس (IFAC) على ان تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها، حيث تبدأ إجراءات العمل في لجنة ممارسة التدقيق الدولية باختيار مواضيع من اجل الدراسة التفصيلية، بعد ان يتم تأسيس لجنة فرعية لهاذا الغرض حيث تقوم اللجنة بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية لدراسة المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات وتوصيات او دراسات او معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء او الهيئات الإقليمية او الهيئات الأخرى، ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة، كي تقوم لجنة ممارسة التدقيق الدولية بدراستها ومناقشتها، وتقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء و من الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد، كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آرائهم وتعليقاتهم، ومن ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بالشكل المناسب بعد ان تتلقى تلك التعليقات، وتقوم بدراستها والتصويت بحسب قواعد الأغلبية وعند اصدار المعيار او البيان يحدد سريانه.[15]

3.2.2 وظائف المعايير الدولية للتدقيق والأهداف المرجوة منها

نشأت المعايير الدولية للتدقيق من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بغية تحقيق عدد من الوظائف التي من شأنها تسهيل عمل المدققين الخارجين ومكاتب وشركات التدقيق ومنها:

- قياس مستويات المدقق المهنية: من خلال تحيد الكيفية التي تتم بها ممارسة المهنة وهي بمثابة مقاييس للأداء المهني؛
- تحديد مسئولية المدقق المهنية: وذلك لوضعها حدود أمام مسؤولية المدقق؛
- توضيح صورة المهنة أمام المجتمع: وذلك بتقديم أداة اتصال توضح طبيعة ومتطلبات التدقيق لكافة الجهات المستفيدة من خدمات المدقق؛
- توجيه المدققين وإرشادهم: من خلال إعطاء المراجع مساحة لاستخدام أحكامه الشخصية التي تعود لاجتهاده المهني الذي اكتسبه من تعليمه وتأهيله وخبرته المعنية باعتبار أن المعايير ليست قوانين يجب تطبيقها حرفيا وإلا فقدت صفة من أهم صفاتها وهي المرونة[16].

فيما تسعى معايير التدقيق الدولية الى تحقيق الأهداف التالية[17]:

- معالجة احتمال حدوث مشاكل تدقيق القوائم المالية الموحدة للشركات المتعددة الجنسيات؛
- تعزيز مصداقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية ومساعدة المستثمرين ومستخدمي في اتخاذ قراراتهم بناء على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على ظروف البيئة المحلية؛
- تهدف إلى الرفع من مستوى الأداء المهني، وإرشاد القائم بالمهمة وتوضيح إجراءات القيام بالتدقيق.

4.2.2 خصائص معايير التدقيق الدولية: تمتاز معايير التدقيق الدولية بعديد الخصائص ومنها:

- o التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني، الأمر الذي يشكل بعض القيود على إمكانية تحرك المراجعين اثناء تأدية مهامهم، ويعتبر ذلك ميزة تتمثل في تقليل التفاوت والاختلاف والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند إتمام عملية المراجعة؛
- o استخدام لفظ (إرشادات مراجعة دولية)، وهذه التسمية لا محالة تعد أكثر تحفظا من قول (معايير المراجعة الدولية) وذلك لتوفير قدر جيد من المرونة وترك المجال مفتوحا أمام المنظمات المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكييفها مع الظروف البيئية في كل دولة؛

تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولا من غيرها لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم، وبالتالي فهي تمثل الإطار العام الذي ينظم مهنة المراجعة ويلقى قبولا عاما على النطاق الدولي، كما إنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب إتباعها من قبل مزاولي المهنة عند الحاجة إليها[18]

3. المعايير التي لها أوجه تكامل مع مبادئ حوكمة الشركات

من بين معايير التدقيق الدولية (ISAs) نجد العديد من المعايير التي تتحدث بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حوكمة الشركات، والتي تلتقي مع الحوكمة في عدة نقاط وسنتطرق إلى هذه المعايير بتوضيح نقاط التقاءها واستنتاج العلاقة بين هذه المعايير ومبادئ الحوكمة:

1.3 معيار التدقيق الدولي رقم 210

معيار التدقيق الدولي 210 (ISA 210): هو المعيار الأساسي الذي يحدد المسؤوليات، والتنفيذ، والتقرير في تدقيق المعلومات المالية. قد تتساءل كيف يرتبط هذا المعيار بحوكمة الشركات؟ الإجابة تكمن في الدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق في ضمان شفافية وموثوقية المعلومات المالية، وهي ركيزة أساسية لحوكمة الشركات الفعالة.

العلاقة بين ISA 210 وحوكمة الشركات:

- الشفافية والمساءلة: يضمن ISA 210 أن يقوم المدقق بإجراء تدقيق شامل ومهني، مما يساهم في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة للمساهمين والجهات الأخرى المعنية. هذه الشفافية تعزز الثقة في الشركة وتساهم في مساءلة الإدارة.
- الحماية من الاحتيال: يتطلب المعيار من المدقق أن يكون على دراية بالمخاطر المتعلقة بالاحتيال، وأن يتخذ إجراءات مناسبة للكشف عنها. هذا يساعد في حماية مصالح المساهمين ويمنع حدوث أفعال غير قانونية.
- تحسين اتخاذ القرارات: تعتمد القرارات الاستثمارية على جودة المعلومات المالية. من خلال ضمان دقة هذه المعلومات، يساهم ISA 210 في تحسين عملية اتخاذ القرارات لدى المستثمرين والمساهمين.
- تعزيز الثقة في الأسواق: عندما تكون الشركات ملتزمة بتطبيق معايير التدقيق الدولية، فإن ذلك يعزز الثقة في الأسواق المالية ويجذب الاستثمارات.

2.3 علاقة معيار التدقيق الدولي ISA 240 بتعزيز حوكمة الشركات

يهدف معيار التدقيق الدولي ISA 240 إلى تعزيز جودة تقارير التدقيق حول المخاطر المتعلقة بالتلاعب المالي. ولهذا الهدف علاقة وثيقة بتعزيز حوكمة الشركات لأسباب عدة:

- تعزيز الثقة في القوائم المالية: يساهم التدقيق الجيد في تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في القوائم المالية، مما يشجع على الاستثمار ويدعم استمرارية الشركة.

- الحد من المخاطر: يساعد الكشف عن التلاعب المالي في الحد من المخاطر التي تهدد استقرار الشركة وسمعتها.

- تحسين الرقابة الداخلية: يتطلب تطبيق معيار ISA 240 من المدققين تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، مما يساهم في تحسين هذا النظام والحد من فرص حدوث التلاعب.

- المساهمة في اتخاذ القرارات: توفر تقارير التدقيق التي تتوافق مع معيار ISA 240 معلومات قيمة لمساهمي الشركة ومديريها لاتخاذ قرارات استثمارية وإدارية سليمة.

- الشفافية والمساءلة: يزيد تطبيق هذا المعيار من الشفافية والمساءلة في الشركات، مما يساهم في حماية حقوق المساهمين.

باختصار، يمكن القول إن معيار التدقيق الدولي ISA 240 يساهم في تعزيز حوكمة الشركات من خلال ضمان جودة تقارير التدقيق والحد من المخاطر المتعلقة بالتلاعب المالي، مما يعزز الثقة في الشركات ويحمي حقوق المساهمين.

3.3 معيار التدقيق الدولي رقم 260 "التواصل مع الهيئات الرقابية":

معيار التدقيق الدولي رقم 260 "التواصل مع الهيئات الرقابية" هو معيار أساسي في مجال الحوكمة للشركات. يركز هذا المعيار على التواصل الفعال بين المدققين والمجلس أو لجنة التدقيق، وهي الهيئات المسئولة عن حوكمة الشركات. المعيار الدولي

للتدقيق (ISA260) يتعلق بـــ "التواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة". يمكن تلخيص العلاقة بين هذا المعيار وتعزيز الحوكمة على النحو التالي:

- تعزيز التواصل: المعيار 260 يشدد على ضرورة التواصل الفعّال بين المدققين وأولئك المكلفين بالحوكمة (مثل أعضاء مجلس الإدارة واللجان المالية). هذا التواصل يساعد في تبادل المعلومات الحيوية التي تدعم اتخاذ قرارات مستنيرة.
- تحسين الشفافية والمساءلة: التواصل الفعّال يعزز الشفافية، حيث يتم إبلاغ أولئك المكلفين بالحوكمة عن النتائج الرئيسية لعملية التدقيق، بما في ذلك الأمور الجوهرية والمخاطر المحتملة. هذا يزيد من المساءلة ويساعد في متابعة تصحيح الأخطاء.
- تحديد ومعالجة القضايا الجوهرية: المعيار 260 يتطلب من المدققين إبلاغ أولئك المكلفين بالحوكمة بأي قضايا جوهرية قد تؤثر على البيانات المالية. هذا يمكنهم من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، مما يقلل من المخاطر المالية والتشغيلية.
- تعزيز الرقابة الداخلية: من خلال التواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة، يمكن للمدققين تقديم توصيات لتحسين الأنظمة الرقابية الداخلية. نظام رقابي قوي يعزز الحوكمة الجيدة ويقلل من فرص الفساد والأخطاء.
- دعم اتخاذ القرار: المعلومات التي يوفرها المدققون تساعد أولئك المكلفين بالحوكمة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة، مما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل.
- تعزيز الامتثال: من خلال الإبلاغ عن الأمور المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح، يساعد المدققون في ضمان أن المؤسسة تلتزم بالمعايير القانونية والتنظيمية، مم ا يعزز الحوكمة الرشيدة.

باختصار، يلعب المعيار الدولي للتدقيق 260 ISA دورًا هامًا في تعزيز حوكمة الشركات الجيدة من خلال:

- o تحسين تدفق المعلومات بين المدققين والإدارة من خلال تحسين التواصل بينهم.
- o تحديد المخاطر المتعلقة بالحوكمة مبكرًا ودعم إدارة هذه المخاطر.
- o دعم اتخاذ القرار.
- o تعزيز المساءلة من قبل الإدارة تجاه أصحاب المصلحة.
- o زيادة الثقة في عملية التدقيق.
- o تعزيز الرقابة الداخلية.
- o ضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

4.3 معيار التدقيق الدولي رقم 265

معيار التدقيق الدولي 265 (ISA 265) يتناول تحديد وتقييم ومراجعة المحاسبة التقديرية، بما في ذلك أثرها على الأخطاء الجوهرية في المعلومات المالية. قد تتساءل كيف يرتبط هذا المعيار بتعزيز حوكمة الشركات

الصلة بين ISA 265 وحوكمة الشركات تكمن في عدة نقاط رئيسية:

- تحسين جودة المعلومات المالية: المحاسبة التقديرية تشكل جزءًا كبيرًا من المعلومات المالية للشركات. من خلال تطبيق ISA 265، يتم ضمان أن هذه التقديرات مبنية على أسس سليمة وأنها مدعومة بأدلة كافية. هذا يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمساهمين والجهات الأخرى المعنية.

- تعزيز الثقة في الإدارة: عندما يتم التعامل مع المحاسبة التقديرية بطريقة منهجية وشفافة، فإن ذلك يعزز ثقة المساهمين بالإدارة. فهم يرون أن الإدارة ملتزمة بتقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

- تقليل مخاطر الاحتيال: المحاسبة التقديرية قد تكون مجالًا للعبث أو التلاعب. من خلال تطبيق ISA 265، يتم تقليل هذه المخاطر، حيث يتم فحص التقديرات بشكل دقيق والتأكد من أنها تعكس الواقع الاقتصادي للشركة.

- تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة، تساهم الشركات في تعزيز الشفافية والمساءلة، وهي من أهم ركائز حوكمة الشركات.

باختصار، معيار التدقيق الدولي 265 يساهم في تعزيز حوكمة الشركات من خلال:

- ضمان جودة المعلومات المالية.
- تعزيز الثقة في الإدارة.
- تقليل مخاطر الاحتيال.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.

حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن إدارة الشركة بشكل فعال وشفاف، وحماية مصالح المساهمين. عندما تكون المعلومات المالية دقيقة وموثوقة، فإن ذلك يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، ويقلل من المخاطر، ويعزز الثقة في الأسواق المالية.

5.3 معيار المراجعة الدولي ISA 315 "التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها"

يساعد معيار التدقيق الدولي ISA 315 على مساعدة مدقق الحسابات في تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية.

وتُعدّ هذه المخاطر ذات صلة بالحكومة الجيدة، حيث يمكن أن تنشأ عن:

- نظم حوكمة ضعيفة: مثل ضعف الرقابة الداخلية أو غياب ثقافة النزاهة والمساءلة.
- عمليات إدارية غير فعّالة: مثل ضعف عمليات إدارة المخاطر أو اتّخاذ قرارات مالية غير سليمة.
- الممارسات المالية الاحتيالية: مثل غشّ البيانات المالية أو اختلاس الأموال.

يساهم ISA 315 في تعزيز الحوكمة الجيدة من خلال:

- **تعزيز المساءلة**: مسؤولية الإدارة: يُؤكد المعيار على مسؤولية الإدارة في تصميم وتنفيذ أنظمة فعّالة للرقابة الداخلية والحوكمة، دور مدقق الحسابات: يُحدد مسؤوليات مدقق الحسابات في تقييم مخاطر التحريف الجوهري وتقديم توصيات لتحسين الحوكمة.
- **الشفافية**: تتجسد الشفافية هنا في الإفصاح عن المعلومات بحيث يُلزم المعيار مدقق الحسابات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التحريف الجوهري للمكلفين بالحوكمة، كما تتمثل الشفافية أيضا في التواصل الفعال حيث يُشجع المعيار على التواصل المفتوح والصادق بين مدقق الحسابات والمكلفين بالحوكمة.

- **الاستدامة:** التأثير طويل الأجل: يُؤخذ بعين الاعتبار تأثير مخاطر التحريف الجوهري على الاستدامة المالية للكيان.

المخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة: يُشجع المعيار على تقييم المخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة التي قد تؤثر على الكيان.

- **العدالة (المعاملة العادلة):** يُساهم في ضمان حصول جميع أصحاب المصلحة على معلومات موثوقة وشفافة عن مخاطر التحريف الجوهري.

الحماية من تضارب المصالح: يُشجع المعيار على اتّخاذ خطوات لمنع تضارب المصالح في عملية المراجعة.

- **المسؤولية:** يمكن تقسيم المسؤولية الى قسمين على أساس الأطراف المسؤولة حيث:

مسؤولية مدقق الحسابات: يُحدد مسؤوليات مدقق الحسابات في تقييم مخاطر التحريف الجوهري وتقديم توصيات لتحسين الحوكمة.

- **مسؤولية الإدارة:** يُؤكد على مسؤولية الإدارة في معالجة مخاطر التحريف الجوهري وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

بشكل عام، يُساهم ISA 315 في تحسين الحوكمة من خلال:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري بشكل فعّال.
- تشجيع الإدارة على تحسين أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة.
- تعزيز التواصل الفعال بين مدقق الحسابات والمكلفين بالحوكمة.
- تقديم معلومات موثوقة وشفافة عن مخاطر التحريف الجوهري.
- استخدام لغة مفهومة وموجزة،
- الحصول على موافقة الهيئات الرقابية على محتوى التواصل.

6.3 علاقة معيار IAS 700 بالحوكمة

يركز معيار IAS 700 "الآراء المعدلة" على تقييم ما إذا كان الرأي الصادر عن مدقق الحسابات الخارجي بحاجة إلى تعديل في ظل معلومات أو أحداث جديدة[19]، وتكمن أهمية هذا المعيار في تعزيز مبادئ الحوكمة الجيدة من خلال:

- **تعزيز المساءلة:** المسائلة هي أحد أهم مبادئ الحوكمة ونجد أن المعيار الدولي للتدقيق "الآراء المعدلة" والتي تتجلى في عنصرين أساسيين هما:

- مسؤولية مدقق الحسابات: يُؤكد المعيار على مسؤولية مدقق الحسابات في مراجعة تقاريره الصادرة مسبقًا وتحديد ما إذا كان الرأي بحاجة إلى تعديل.
- الحوكمة الداخلية: يُساهم في ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة في الكيان المُدَقّق.

- **الشفافية:** الإفصاح عن المعلومات: يُلزم المعيار مدقق الحسابات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأي تعديلات على الرأي السابق للمكلفين بالحوكمة.

- **التواصل الفعال:** يُشجع المعيار على التواصل المفتوح والصادق بين مدقق الحسابات والمكلفين بالحوكمة.

- **الاستدامة:** التأثير طويل الأجل: يُؤخذ بعين الاعتبار تأثير المعلومات أو الأحداث الجديدة على الاستدامة المالية للكيان.

المخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة: يُشجع المعيار على تقييم المخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة التي قد تؤثر على الكيان.

- **العدالة:** المعاملة العادلة: يُساهم في ضمان حصول جميع أصحاب المصلحة على معلومات موثوقة وشفافة عن أي تعديلات على الرأي السابق.

- **الحماية من تضارب المصالح:** يُشجع المعيار على اتّخاذ خطوات لمنع تضارب المصالح في عملية المراجعة.

- **المسؤولية:** وتنقسم الى قسمين أولهما مسؤولية مدقق الحسابات حيث تحدد مسؤوليات مدقق الحسابات في تقييم ما إذا كان الرأي بحاجة إلى تعديل وتقديم مبررات منطقية لأي تعديلات.

مسؤولية الإدارة: يُؤكد على مسؤولية الإدارة في معالجة المعلومات أو الأحداث الجديدة التي قد تؤثر على صحة البيانات المالية.

بشكل عام، يُساهم IAS 700 في تحسين الحوكمة من خلال:

- ضمان دقة وسلامة الرأي الصادر عن مدقق الحسابات.
- تعزيز التواصل الفعال بين مدقق الحسابات والمكلفين بالحوكمة.
- تقديم معلومات موثوقة وشفافة عن أي تعديلات على الرأي السابق.
- تشجيع الإدارة على اتّخاذ خطوات مناسبة لمعالجة المعلومات أو الأحداث الجديدة.

7.3 معيار التدقيق الدولي رقم 270 "المخاطر المرتبطة بالجهات ذات العلاقة":

يتطلب هذا المعيار من المدققين مراعاة مخاطر الجهات ذات العلاقة، مثل الموظفين والعملاء والموردين، عند تقييم المخاطر الإجمالية للشركة.

يمكن أن تشمل هذه المخاطر مخاطر تتعلق بالحوكمة، مثل الفساد أو سوء معاملة الموظفين.

بالإضافة إلى هذه المعايير المحددة، تتضمن ISAs أيضًا مبادئ عامة ذات صلة بحوكمة الشركات، مثل:

المهنية: يجب على المدققين التصرف بمهنية وصدق ونزاهة.

الموضوعية: يجب على المدققين الحفاظ على موقف موضوعي عند إجراء التدقيق.

السرية: يجب على المدققين الحفاظ على سرية معلومات العملاء.

تساهم هذه المبادئ في تعزيز حوكمة الشركات الجيدة من خلال ضمان أن يتم إجراء التدقيقات بشكل مستقل ومهني.

4. تحليل النتائج:

بعد ان تم التعرف وعرض أهم معايير التدقيق الدولية التي لها علاقة بالحوكمة وبمبادئها سنعرض باختصار أهم النتائج التي تدعم صحة الفرضيات:

- أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يُحسن بشكل كبير من التزام الشركات بمعايير التدقيق الدولية، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والرقابة الداخلية.
- تؤكد الدراسة أن وجود لجنة تدقيق فعّالة واستقلال المراجعين الخارجيين يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية.
- تبين أن هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة الجيدة وتقليل الأخطاء المالية والتلاعب في التقارير.

5. خلاصة:

في ختام هذا البحث، يتبين جليا أن معايير التدقيق الدولية تشكل أساساً قوياً لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في المؤسسات ووجه تكامل لها. إن تبني هذه المعايير يسهم بشكل كبير في تحقيق الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، مما يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة ويخلق بيئة أعمال أكثر استقراراً وموثوقية. كما توفر معايير التدقيق الدولية إطار عمل متناسق وموحد يساهم في تحسين جودة التدقيق والتقارير المالية، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الصائبة وذات الثقة من طرف أصحاب المصالح والإدارة على حد سواء.

إضافة على ذلك، تساعد هذه المعايير في تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مما يقلل من احتمالية حدوث أخطاء أو تلاعبات مالية. كما تدعم الالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية، مما يعزز من فعالية الحوكمة المؤسسية ويدعم الاستدامة والنمو الطويل المدى.

بناءً على ما تم عرضه يتضح أن تطبيق معايير التدقيق الدولية ليس فقط أداة لضمان الامتثال والشفافية، بل هو أيضاً عنصر أساسي في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، مما يساهم في بناء مؤسسات قوية ومستدامة تتسم بالكفاءة والنجاح. لذا، فإن الالتزام بهذه المعايير يجب أن يكون أولوية بالنسبة للمؤسسات التي تسعى لتحقيق التميز والاستدامة في بيئة الأعمال الحالية.

6. الهوامش والإحالات:

[1] بوقنون رشيدة، عياشي الأخضر، **دور التدقيق المالي الجنائي في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية لتفعيل أهداف الحوكمة تجارب دولية عربية وأجنبية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 15، العدد 01 (2024)، ص316.

[2] فاتح سردوك، احمد نصير، **اطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة**،مجلة معارف،جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، 2017، ص 183.

[3] يزيد صالحي، عبد الله مايو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة- دراسة ميدانية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، المجلد03، العدد 4، 2016، ص47.

[4] مركز ابو ضبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم**،غرفة أبو ضبي، ابو ضبي، بدون سنة نشر، ص:16.

[5] محمد الفاتح المغربي، **حوكمة الشركات**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان،2020 ، ص17.

[6] بلال شيحي، **دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس،المجلد03، العدد05، ص32.

[7] ثناء عطية فراج، **حوكمة الشركات واخلاقيات مهنة المحاسبة**، كلية التجارة جامعة القاهرة ، القاهرة، 2020،ص41.

[8] ابو حمام ماجد اسماعيل **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين، 2009، ص21.

[9] زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المؤسسي وجودة التقارير المالية**، الملتقى العلمي حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2010، ص 7.

[10] زرزور العياشي مرجع نفسه، ص:9.

[11] مهدي شرفي، لويزة بهاز، **نظرية أصحاب المصالح والحوكمة وفق النموذج المساهمي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد01، 2018، ص 28.

[12] أحمد الحوامدة، **حوكمة الشركات**، دار ابن النفيس الأردن، 2021، ص:59.

[13] مجمع اللغة العربية الادارة العامة للمعجمات واحياء التراث، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص639.

[14] https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/?utm_source=perplexity 12/12/2024 (18 :22)

[15] مولود فتحي، هيلامي نبيلة، **تطور معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي آفلو، المجلد 01،العدد 2، ،2018، ص184.

[16] محفوظ صالح التميمي، **المعايير الدولية للمراجعة و مقارنتها مع التشريعات المحاسبية اليمنية**، الناشر جامعة عدن الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية،اليمن، 2008.

[17] حليمي نبيلة، كرمية نسرين. (30 01, 2021). **مساهمة التكامل بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS و تطبيق معايير التدقيق الدولية ISA في تعزيز جودة الافصاح المحاسبي.** المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الجزائر03، المجلد 09،العدد01، 2021، ص 176.

[18] محمد حسين المختار خليفة، **معايير المراجعة الدولية بين النظرية والتطبيق ومدى تطبيقها في الجماهرية العظمى**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، 2006، ص84.

[19] https://ifacweb.blob.core.windows.net/publicfiles/2023-10/IAASB-Listed-Public-Interest-Entities-Basis-Conclusions.pdf